# أثر الإفصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية للشركات في تقارير الأعمال المتكاملة على قيمة المنشأة: دراسة تطبيقية بالبيئة الكويتية

# The Impact of Accounting Disclosure of Corporate Social Responsibility in Integrated Business Reports on Firm Value: An applied Study in Kuwait


**أ/ محمد حامد حمود البطاح**

**أ.د/ رضا ابراهيم صالح**
**أستاذ المحاسبة المالية ونائب رئيس جامعة كفرالشيخ لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة (السابق)**

**د/ عبده احمد عتش**
**مدرس بقسم المحاسبة**
**كلية التجارة– جامعة كفر الشيخ**



مجلة الدراسات التجارية المعاصرة

كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ
المجلد العاشر - العدد الثامن عشر - الجزء الأول
يوليو ٢٠٢٤م
رابط المجلة : https://csj.journals.ekb.eg

## ملخص البحث

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث في إختبار أثر الإفصاح المحاسبي عن معلومات المسئولية الاجتماعية في تقارير الأعمال المتكاملة على قيمة المنشأة، وذلك بالتطبيق علىالشركات الكويتية المدرجة فى سوق الكويت المالي، ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم إجراء دراسة تطبيقية علي عينة مكونة من (٣٦) شركة من الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية الكويتية، وذلك خلال الفترة من عام ٢٠٢٠ وحتي عام ٢٠٢٢.

وقد توصلت نتائج هذا البحث إلي وجود أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن معلومات المسئولية الاجتماعية في تقارير الأعمال المتكاملة على قيمة المنشأة.


**الكلمات المفتاحية:** الإفصاح المحاسبي عن المسئولية الإجتماعية للشركات، قيمة المنشأة


## Abstract

The main objective of this research is to test the impact of accounting disclosure of social responsibility information in integrated business reports on the firm value by applying on Kuwaiti listed companies. To achieve the goal of the study, an applied study was conducted on a sample consisting of (36) companies listed on the Kuwait Stock Exchange, during the period from 2020 to 2022.

The results of this research found that there is a statistically positive significant effect of accounting disclosure of social responsibility information in integrated business reports on the firm value.


**Keywords:** Accounting Disclosure of Corporate Social Responsibility, Firm Value

## ١. الإطار البحث

### ١/١ مقدمة البحث

يعتمد أصحاب المصالح علي القوائم والتقارير المالية كأداة لتقييم نتائج أنشطة الشركة واتخاذ القرارات المختلفة حيث بينت بعض الدراسات المهنية مثل دراسة (KPMG، 2011)، ودراسة (IIRC، 2013) أن القوائم المالية بمفردها لا توصل معلومات كافية لقياس أداء الشركة، فهي لا توفر كثيرًا من المعلومات المفيدة والملائمة لأصحاب المصالح لتركيزها على المعلومات الاقتصادية دون المعلومات المرتبطة بالجوانب الاجتماعية والبيئية.

وقد أدي ذلك إلى سعي العديد من الوحدات الاقتصادية في الآونة الأخيرة إلى إيجاد توازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث شهد العالم خلال العقود الثلاثة الماضية إدراكًا متزايدًا بأن نموذج التنمية الحالي لم يعد مستدامًا، خصوصًا بعد تكرار الأزمات المالية والثورات الدولية التي حدثت مؤخرًا، وأصبح واضحًا للجميع قصور التقارير المالية عن الوفاء بالمعلومات التي تخص الأبعاد الاجتماعية والبيئية، الأمر الذي أدى إلى البحث عن نموذج جديد يعمل علي التوفيق بين متطلبات التنمية المستدامة، خصوصًا بعد كثرة الانتقادات التي وجهت للوحدات الاقتصادية لتجاهلها اهتمامات أصحاب المصالح من الجوانب الاجتماعية والبيئية (Calabrese al et ، 2016).

### ٢/١ مشكلة البحث

لم تعد المعلومات المفصح عنها إجباريًا في التقارير المالية للشركات كافية لتلبية الاحتياجات المتزايدة لأصحاب المصالح من المعلومات سواء في الدول المتقدمة أو النامية فأصبحت إحتياجات هذه الأطراف من المعلومات تمثل ضغوطًا علي الشركات لكي تفصح إختياريًا عن المعلومات التي يحتاجونها مثل الإفصاح عن معلومات المسئولية الإجتماعية للشركات (Boesso and Kumar, 2007).

لذلك سعت الكثير من الجهات نحو تحقيق التوزان بين أهداف أصحاب المصالح المتعددين داخل وخارج الشركة؛ الأمر الذي استوجب ضرورة وجود تقرير أعمال متكامل يعمل على تحقيق الاتساق والتوزان بين المعلومات المالية وغير المالية في آن واحد، وفي هذا الشأن فقد أكدت دراسة كل من (Arens et al., 2016; Madalina et al., 2017) على أن التقارير لها دور هام في إعلام أصحاب المصالح بكل من الأداء المالي والتشغيلي للشركات، حيث إنها تعد أداة كاشفة عن الأنشطة والعمليات التي تمر بها الشركات، بما يمكن أصحاب المصالح من الفهم الأفضل لكيفية إدارة الشركات لأنشطتها المتعددة وكيفية الحكم على الأداء المتبع في تلك الشركات.

وفي هذا السياق فقد أكدت دراسة كل من (Deloitte, 2015; Jel, 2016) على أن تقارير الأعمال المتكاملة تسمح للمستثمرين باتخاذ قرارات تخصيص الموارد بشكل أفضل من خلال تقييم وجهة نظر أكثر شمولاً للشركة، حيث يرى أنصار تقارير الأعمال المتكاملة أن تلك التقارير يمكن أن تدعم وتعزز من قدرة المستثمرين على تقدير التدفقات النقدية المستقبلية من خلال تحسين نوعية البيانات التي يتم الحصول عليها، ونتيجة لذلك تقوم تلك التقارير بتوفير أداة أكثر شمولية للحكم علي قيمة الشركة وتحسين قرارات المديرين.

وتعتبر المعلومات المتعلقة بالمسئولية الإجتماعية للشركة من أهم المعلومات التي زاد الاهتمام بالإفصاح الإختياري عنها في الوقت الحالي، والإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركة كما يُعرفه (جميل والهجان، ٢٠٢٢) هو عرض للمعلومات المرتبطة بالأنشطة الإجتماعية لشركة بما يساعد في تقييم الأداء الإجتماعي للشركة، ويعرفه (الطويل وأبو دست، ٢٠١٧) بأنه أحد أشكال التقارير الإختيارية التي يستخدمها أصحاب المصالح المختلفين لتقييم الأداء الإجتماعي للشركة، وهو أداة تساهم في زيادة شفافية الشركة ومصداقيتها تجاه المجتمع.

وتهتم الشركات بالمسئولية الإجتماعية وبالإفصاح عن المعلومات المتعلقة بها لاعتبارات اجتماعية وأخلاقية ولتحسين سمعة الشركة. وكذلك يأتي ذلك الاهتمام لاعتبارات اقتصادية، فالاهتمام بالمسئولية الإجتماعية للشركة يساعد في تحسين العلاقة بين الشركة وأصحاب المصالح المختلفين كالمساهمين والعملاء والموردين والعاملين، وهو ما يؤثر بصورة إيجابية علي دعم استقرار الشركة وقدرتها التنافسية وزيادة قيمة الشركة مما يساهم في تحويلها لشركة مستدامة النمو (الرفاعي، ٢٠٢٢).

وفي نفس السياق أشارت دراسة (IRCSA, 2015) إلى أن تقارير المسئوليه الاجتماعية تمثل تقارير لأصحاب المصالح عن أداء وأنشطة الشركة، بما يسمح لهم بتقييم مدى قدرة الشركة على خلق القيمة والحفاظ عليها، على المدى القصير والمتوسط والطويل. لذلك كان من الضروري دراسة واختبار أثر الإفصاح عن معلومات المسئولية الاجتماعية للشركات في تقارير الأعمال المتكاملة على قيمة المنشأة وذلك بالتطبيق علي البيئة الكويتية، بسبب ندرة الدراسات السابقة التي تناولت دراسة هذا الأثر في البيئة الكويتية. ومما سبق يمكن بلورة المشكلة البحثية في التساؤل البحثي التالي:

ما أثر للإفصاح المحاسبي عن معلومات المسئولية الاجتماعية في تقارير الأعمال المتكاملة على قيمة المنشأة بالبيئة الكويتية؟

**٣/١ هداف البحث:**

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في دراسة أثر الإفصاح المحاسبي عن معلومات المسئولية الاجتماعية في تقارير الأعمال المتكاملة على قيمة المنشأة بالبيئة الكويتية.

**٤/١ أهمية البحث:**

**يمكن إبراز أهمية البحث من حيث الأهمية العلمية والعملية على النحو التالي:**

**١/٤/١ أهمية العلمية:**

١. تعتبر الدراسة الحالية امتداد للدراسات السابقه التي تناولت أثر الإفصاح المحاسبي عن معلومات المسئولية الاجتماعية في تقارير الأعمال المتكاملة على قيمة المنشأة، كما أنها تعتبر نواه لإجراء المزيد من الدراسات المستقبلية.

٢. يستمد هذا البحث أهميته من حداثة الموضوع والندرة النسبية للدراسات التي تناولته وتحديدا في البيئه الكويتية، وذلك في حدود علم الباحث وما اضطلع عليه من دراسات سابقة.

**٢/٤/١ الأهمية العملية:**

من المتوقع أن تساهم نتائج هذا البحث في إبراز مدي أهمية الإفصاح المحاسبي عن المسئولية الإجتماعية للشركات لأصحاب المصالح المختلفين، مما قد يدفع إدارة الشركات بزيادة الاهتمام بممارسة أنشطة المسئولية الإجتماعية، وزيادة الاهتمام بجودة ومستوي الإفصاح المحاسبي عن معلومات المسئولية الإجتماعية، والذي قد ينعكس بصورة إيجابية علي قيمة المنشأة بشكل خاص ونتائج الشركات الكويتية بشكل عام.

**٥/١ فروض البحث:**

في ضوء مشكلة وهدف البحث تم صياغة الفرض التالي:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن معلومات المسئولية الاجتماعية في تقارير الأعمال المتكاملة على قيمة المنشأة بالبيئة الكويتية.

**٦/١ منهجية الدراسة:**

**يعتمد منهج البحث على الجمع بين المنهجين التاليين:**

**١) المنهج الاستنباطي:**
اعتمد الباحثون على المنهج الاستنباطي لبناء الإطار النظري للدراسة وذلك بالاطلاع على الدراسات السابقة والبحوث العلمية المنشورة بالدوريات والمجلات العلمية وعلى شبكة الإنترنت والمرتبطة بموضوع البحث بهدف دراسة أثر الإفصاح المحاسبي عن معلومات المسئولية الاجتماعية في تقارير الأعمال المتكاملة على قيمة المنشأة واشتقاق فروض الدراسة.

**٢) المنهج الاستقرائي:**

اعتمد الباحثون علي المنهج الاستقرائي بهدف استقراء واقع البيئة الكويتية واتمام الدراسة الميدانية، وذلك من خلال إجراء دراسة تطبيقية علي عينة مكونة من (٣٦) شركة من الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية الكويتية، وذلك خلال الفترة من عام ٢٠٢٠ وحتي عام ٢٠٢٢، للتعرف علي أثر الإفصاح المحاسبي عن معلومات المسئولية الاجتماعية في تقارير الأعمال المتكاملة على قيمة المنشأة بالبيئة الكويتية.

**٧/١ تنظيم البحث**

انطلاقا من مشكلة البحث والهدف منه، فقد تم تنظيم هذا البحث علي النحو التالي:

١. الإطار العام للبحث
٢. الدراسات السابقة
٣. الإطار النظري للبحث
٤. الدراسة التطبيقية
٥. الخلاصة والنتائج والتوصيات

## ٢. الدراسات السابقة

**الدراسات السابقة المرتبطة بأثر الإفصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية للشركات في تقارير الأعمال المتكاملة على قيمة المنشأة**

اختلفت الدراسات السابقة فيما بينها حول أثر الإفصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية للشركات علي قيمة المنشأة، فقد أشارت دراسة (Gietl et al., 2012) إلي وجود تأثير سلبي للإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات علي قيمة الشركة، حيث اعتمدت هذه الدراسة علي تقارير الاستدامة المعدة في إطار مبادرة التقارير العالمية GRI لقياس مستوي الإفصاح عن المسئولية الإجتماعية.

في حين هدفت دراسة (Gherghina,2016) إلي توفير أدلة عن العلاقة بين المسئولية الإجتماعية وقيمة الشركة، وتوصلت الدراسة إلي عدم وجود دلالة معنوية بين المسئولية الإجتماعية للشركات وقيمة الشركة المقاسة باستخدام مؤشر Tobin's Q .

علي الجانب الآخر يوجد العديد من الدراسات التي خلصت إلي وجود أثر إيجابي للإفصاح عن المسئولية الإجتماعية للشركات علي قيمة الشركة. فقد أشارت دراسة كلا من (عبد الحليم، ٢٠١٨) و (عبد الله، ٢٠١٨) إلي وجود أثر إيجابي للإفصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية للشركات بالبيئة المصرية علي قيمة الشركات، وذلك من خلال القيام بدراسة تطبيقية، وقد تم تفسير ذلك بأن الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية يساهم في خفض التكلفة وزيادة الإنتاجية، وتحسين سمعة الشركة وأدائها المالي، والحد من الممارسات الانتهازية للإدارة.

في حين قامت دراسة (رمضان، ٢٠١٩) بإجراء دراسة ميدانية لاختبار العلاقة بين الإفصاح عن تقارير الاستدامة وقيمة المنشأة، وتوصلت الدراسة إلي وجود علاقة طردية بين الإفصاح غير المالي في تقارير الاستدامة وقيمة المنشأة.

كما توصلت دراسة (السعدي، ٢٠٢١) إلي وجود علاقة تأثير إيجابية بين مستوى الإفصاح عن محاور الاستدامة وفقًا لمؤشرات ESG تطبيقًا لمعايير**GRI** وقيمة المصارف العراقية المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية وفقًا لـ Tobin's q.

**أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة**

اعتمدت الدراسة الحالية على إجراء دراسة تطبيقية علي الشركات المساهمة بدولة الكويت لبيان أثر الافصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية فى تقارير الأعمال المتكاملة على قيمة المنشأة، وذلك بسبب ندرة الدراسات السابقة (في حدود علم الباحث) التي تناولت اختبار هذه العلاقة عن طريق إجراء دراسة تطبيقية في دولة الكويت.

## ٣. الاطار النظرى

**١/٣ مفهوم المسئولية الاجتماعية:**

بدأ خلال الستينيات والسبعينات من القرن السابق إعادة العلاقة بين المجتمع من ناحية والمنشأة من ناحية أخرى. وقد صاحب ذلك ظهور نظريات جديدة متعلقة بمسئولية المنشآت تجاه المجتمع،

وانعكس ذلك على المحاسبة في صورة ضغوط لكي توسع دائرة اهتمامها لتشمل المسئولية الاجتماعية للمنشآت بجانب الأداء الاقتصادي لتلك المنشأت (على، ٢٠١٣، ص ٢٧).

حيث إن الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية يعني قيام المنشآت بالإقرار عن البنود التي ترتبط بالأنشطة التي تقوم بها فيما يتعلق بالموارد البشرية والأنشطة البيئية والاجتماعية لكافة الأطراف المهتمة بالمنشأة (حسن، ٢٠١٣، ص ٢٣).

وتتمثل مجالات المسئولية الاجتماعية التي يجب على المنشأة أن تلتزم بها عند الإفصاح في:

- مجال العاملين: وتتمثل في الأنشطة التي تتعلق بمصالح العاملين الحاليين والمستقبلين، مثل توفير الأمان في بيئة العمل، والاهتمام بالشئون الصحية للعاملين وأسرهم، وتوفير السكن المناسب لهم، والبرامج اللازمة للتدريب، وتوفير كافة العوامل اللازمة لخلق وتعميق حالة الولاء وانتماء العاملين، كالاهتمام بحالتهم الصحية، وتحسين وضعهم الثقافي، والاهتمام بمستقبلهم.

- مجال البيئة: وتتمثل في الأنشطة التي تتعلق بالمحافظة على البيئة، من خلال زيادة الآثار الإيجابية، والتخلص من الآثار السلبية للمنشأة، والاستخدام الكفء والأمثل للمواد الخام، والاستجابة لقوانين الحفاظ على البيئة، وعدم تلويث الماء أو الهواء.

- مجال المنتج: كالأنشطة التي تتعلق بالاهتمام بالمنتج الذي تقدمه المنشأة، مثل بحث الأمان والسلامة والضمان للمنتج، والإجراءات الصحيحة للتشغيل، والحملات الإعلانية، وتكاليف الرقابة على جودة الإنتاج، وتكاليف البحث والتطوير، الضمان لما بعد البيع، وتدريب وتطوير العاملين.

- مجال المجتمع: وتتمثل في الأنشطة التي تدعم المؤسسات العلمية والأنشطة الثقافية، وإنشاء المؤسسات التعليمية والثقافية والمؤسسات الخيرية، والاهتمام بهيئات الرعاية الصحية، وكذلك التبرعات والمساهمات للمؤسسات التعليمية والثقافية والرياضية والخيرية، ثم تكاليف الإسهامات في برامج التعليم والتدريب الاجتماعية ومشاريع التوعية الاجتماعية (محمد،٢٠١٠: ١٥).

- تعتبر المسئولية الاجتماعية انعكاسًا لصراع اجتماعي بين رأس المال والمصالح الاجتماعية الأخرى، مثل البيئة والعمال والمستهلكين. وتتزايد الضغوط الاجتماعية على المنشآت غير المسئولة وتكون مصحوبة أحيانًا بالتغطية الإعلامية السلبية ضدها أو مقاطعة المستهلك لها. وهو الأمر الذي يزيد الاهتمام بالعلاقة بين القطاع الخاص والمجتمع؛ إذ تدفع ضغوطُ السياسة العامة إلى إعداد التقارير الاجتماعية للمنشآت. وتنشأ ضغوط السياسة العامة من عدم رضا الجمهور، أو من عمل سياسي جديد أو مقترح، أو زيادة الرقابة التنظيمية. وتتفرع السياسة العامة إلى ثلاث بيئات وهي البيئة الثقافية: وتتكون من القيم والمواقف من عامة المجتمع. والبيئة السياسية: وتخلق باستمرار القوانين الجديدة والعقوبات الجديدة. والبيئة القانونية: وتشمل القوانين واللوائح والعقوبات الممكنة (عطية، ٢٠١٣، ص ٣٥).

**٢/٣ هدف المسئولية الاجتماعية للمنشآت:**

أصبحت المسئولية الاجتماعية للمنشآت محور اهتمام رئيسي ليس فقط لمديري المنشآت ولكن أيضا للعاملين في مجال التنمية، داخل كل من مجتمع المنظمات غير الحكومية وداخل وكالات التنمية متعددة الأطراف والثنائية؛ وبناء على علاقة التأثير بين منظور العمليات الداخلية والمنظور المالي، فالتحسن في تلك العمليات يعبر عن زيادة في كفاءة العمليات الداخلية وبالتالي تحسين الإنتاجية وتحقيق وفورات في التكاليف، الأمر الذي ينعكس في صورة تحسن في الأداء المالي المتمثل في زيادة إيرادات المبيعات من خلال تحسن العلاقة من العملاء، وأيضًا في صورة زيادة معدل دوران الأصول وكفاءة استخدام الأموال المستثمرة، وبالتالي تعظيم قيمة المنشأة (الضعفاني، ٢٠١١؛ هجرس، ٢٠١٨).

وهذا بدوره دعا المنشآت إلى تطبيق مفهوم التنمية المستدامة بكافة أبعادها، حيث تعتبر الوسيلة الوحيدة أمام هذه المنشآت لبلوغ هذا الهدف من خلال تبني برامج فعالة كالمسئولية الاجتماعية، التي تأخذ في الاعتبار ظروف المجتمع والتحديات التي تواجهه، وعليه أصبح الاهتمام بها مطلبًا أساسيًا من خلال التزام المنشآت بتوفير البيئة المناسبة، وعدم تبديد الموارد، والقيام بعمليات التوظيف والتدريب ورفع القدرات البشرية، ناهيك عن دورها الفعال في تعزيز الميزة التنافسية التي تعتبر الهدف الأساسي لتعظيم القيمة بمختلف أشكالها، من خلال إعطاء الأهمية للإستراتيجيات المدمجة كالمسئولية الاجتماعية وغيرها (عبدالعزيز، ٢٠١٩).

ومما سبق عرضه يتضح أن هدف تعظيم قيمة المنشأة هو الهدف الذي يجب التوجه إليه والاهتمام به، لأنه أعم وأشمل من هدف تعظيم الربح، كما يتميز بأنه مقياس شامل للحكم على كفاءة الإدارة وفعالية قراراتها في مختلف جوانب النشاط، ومن ثم فإن هذا الهدف يعد بمثابة المرجع لكافة القرارات والتصرفات لإدارة المنشأة، ولذلك تعتبر قيمة المنشأة هي المحدد الأساسي للقوة الاقتصادية للمنشأة، وذلك لأن القيمة هي المؤشر الأكثر شمولا للحكم على كفاءة المنشأة من حيث الحالة المالية والمخاطر الحالية وتطورها (أحمد، ٢٠١٨).

**٣/٣ مفهوم قيمة المنشأة**

تعتبر القيمة مفهومًا ليس واضحًا كما يعتقد البعض فقيمة الأصل تتوقف على عدة عوامل منها نوعية القيمة الجاري قياسها، والجهة التي تقوم بالتقييم، والتوقيت والغرض من التقييم، (عبدالرحيم، ٢٠٠٧)، وقد تغير مفهوم خلق القيمة من قبل منشآت الأعمال في القرن الحالي، إذ لم يعد ينظر إليها من خلال منظور القيمة المالية على النحو المحدد لها في القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المخصومة (Du Plessis and Ruhmkorf, 2015).

**١/٣/٣ قيمة المنشأة من وجهة نظر الاقتصاديين:**

تعتبر القيمة الاقتصادية هي حقيقة القيمة التي يكون المشتري على استعداد لدفعها والبائع على استعداد لتلقيها مقابل الحق في الحصول على عوائد مستقبلية من وراء استخدام أصل معين، أي أنها القيمة النقدية لأصل معين وتتوقف هذه القيمة على عدة عوامل منها: البيئة الاقتصادية، وسيولة السوق الخاصة بالأصل، والاستخدام المحتمل، والندرة النسبية وقيم البدائل، وموقع الأصل، وزمن تقدير القيمة، وحالة الأصل الفنية والمادية (عبدالرحيم، ٢٠٠٧).

وتعني القيمة الاقتصادية أيضًا قوة السلعة المسيطرة على السلع الأخرى في التبادل، فالقيمة ترتبط بالأشكال التي يتم فيها تبادل سلعة معنية من قبل الآخرين، ولكي نحصل على القيمة فإن السلعة يجب أن تمتلك القوة لتلبية الحاجة وأن تشتمل على المنفعة (مزعل، ٢٠١٧).

**٢/٣/٣ قيمة المنشأة من وجهة نظر الإداريين:**

يعتمد مفهوم قيمة المنشأة على مختلف المستويات الإدارية بالمنشأة، وقد ارتبط لمدة طويلة بالجوانب المالية في المنشآت، حيث كان الهدف الرئيس هو تعظيم القيمة للمساهمين فقط، وبالتالي تعظيم ثروتهم، ورغم أهمية هذا الهدف إلا أن التركيز عليه أهمل باقي الجوانب الأخرى في المنشأة، لاسيما وأن التجارب الميدانية أظهرت أن المنشآت التي تأخذ بعين الاعتبار جميع الأطراف المساعدة في تعظيم القيمة أكثر نجاحًا وازدهارًا من تلك التي تهتم بخلق القيمة للمساهمين فقط (عبدالعزيز، ٢٠١٩).

**٣/٣/٣ قيمة المنشأة من وجهة نظر المحاسبين:**

ينظر المحاسبون إلى قيمة المنشأة على أنها عبارة عن القيمة المحاسبية، أو هي قيمة الأصول أو الخصوم كما تعكسها البيانات المحاسبية أو المركز المالي للمنشأة، وهي في معظم الحالات بيانات تاريخية تعكس قيمة الأصول والخصوم في القوائم والتقارير المالية (حسن، ١٩٩٥)؛ وحقيقة لا يمتلك المحاسبون نظرية مستقلة للقيمة كما هو الحال بالنسبة للاقتصاديين، إذ تعتمد القيمة من وجهة النظر المحاسبية على المفاهيم المستمدة من علم الاقتصاد، وتتطلب طبيعة النظرية المحاسبية التعرف على مفهوم القيمة، إذ أن مفاهيم القيمة التي تتعامل معها المحاسبة هي: قيمة التصفية، وقيمة السوق، وقيمة التبادل، وقيمة الاستمرار، والقيمة الحالية، والقيمة الجارية (مزعل، ٢٠١٧).

ويمكن القول بأن قيمة المنشأة هي القيمة الكلية الشاملة لمدى فاعلية وكفاءة الإدارة من جميع الجوانب الإستراتيجية والتشغيلية (عبيد، ١٩٩٣)؛ وتمثل قيمة أصولها والتي تتساوى مع قيمة أموال الاقتراض والملكية (سليم، ٢٠١٧)؛ وفي جميع الأحوال فإن قيمة المنشأة تتوقف على التدفقات النقدية الحالية والمتوقعة (مزعل، ٢٠١٧).

وتتمثل القيمة المتوقعة لأي منشأة في ذلك المبلغ النقدي العادل لكافة أصول المنشأة والذي يعكس العوائد المستقبلية المتوقع الحصول عليها مع مراعاة أخذ المخاطر المرتبطة بالقرارات الإدارية في الحسبان (أحمد، ٢٠١٨).

**٤/٣ أهداف قيمة المنشأة:**

من المعلوم أن نجاح المنشآت في المرتبة الأولى يتوقف على وجود أهداف محددة، ويقاس ذلك النجاح بمدى إنجاز هذه الأهداف في صورة كمية، سواء كانت هذه الأهداف على مستوى المنشأة ككل، أو على مستوى الإدارات المختلفة مثل إدارة الإنتاج والتسويق وغيرها (على، ٢٠١٧)، وهناك أهداف تسعى الأطراف المختلفة لتحقيقها في مجال قيمة المنشأة، والتي تختلف باختلاف وجهات النظر في كيفية تعظيم القيمة (مزعل، ٢٠١٧) وتتمثل هذه الآراء لأهداف قيمة المنشأة من خلال العرض التالي:

**١/٤/٣ هدف تعظيم الربح:**

يقصد بهدف تعظيم الربح أن يتم تعظيم القيمة الحالية للوحدة الاقتصادية في سوق المال، ويعد هدف تعظيم الريح معيارًا للأداء ومقياسا لكفاءة إدارة المنشأة، من خلال تعظيم الربحية كهدف لتقييم الأداء التشغيلي للوحدة الاقتصادية (عبدالعظيم، ٢٠١٨).

حيث إنه وفقًا لهذا الهدف تهتم المنشأة بتحقيق أقصى قدر ممكن من الأرياح والاحتفاظ بها، بهدف زيادة حقوق المساهمين في المنشأة، وعندما تصل المنشأة لهذه المرحلة من تحقيق الأرباح فإنها تقوم بتوزيع كل الأرباح التشغيلية على المساهمين (هجرس، ٢٠١٨).

وينطوي هذا الهدف على بعض العيوب منها عدم أخذ مخاطر الاستثمار بعين الاعتبار، وتجاهل القيمة الزمنية للنقود، بالإضافة إلى الغموض في طريقة حسابه، وقد ينطوي أيضًا على الأخطاء والغش والتلاعب المحاسبي (عبدالعظيم، ٢٠١٨).

**٢/٤/٣ هدف تعظيم قيمة المنشأة:**

إن تعظيم قيمة المنشأة في السوق ينتج عن تعظيم القيمة السوقية لأسهم المنشأة، فقيمة المنشأة تعني القيمة السوقية لأسهمها، والقيمة السوقية للسهم هي سعر بيع السهم في السوق الذي يتوقف على العائد والمخاطر المتوقعة (عبدالعظيم، ٢٠١٨).

ولقد شهد العقد الأخير ثورة في العلاقة بين المنشأة وملاكها، فالمساهمون هم ملاك المنشأة الذين يقومون بشراء الأسهم، لأنهم يريدون تعظيم العائد على رأس المال المملوك والحصول على عائد جيد من استثماراتهم، وتعظيم قيمة أسهمهم دون التعرض لمخاطر لا داعي لها، وفي معظم الحالات ينتخب المساهمون أعضاء مجلس إدارة، والذين يقومون فيما بعد بتعيين المديرين الذين يديرون المنشأة نيابة عنهم، والذين ينبغي عليهم إتباع سياسات لتعزيز القيمة للمساهمين، وتعرف هذه القيمة بأنها القيمة الحالية للتدفقات النقدية على مدار حياة المنشأة (هجرس، ٢٠١٨).

ومن الأمور الهامة التي دفعت إدارة المنشأة إلى تغليب هذا الهدف على الأهداف الأخرى، هو الخوف من انخفاض قيمة أسهمها في السوق المالي، والذي قد يدفع منشآت إلى امتلاك وضم المنشأة ضد رغبات المديرين (مزعل، ٢٠١٧).

ومما سبق يتضح أن الهدف العام للمنشأة، هو خلق قيمة لمساهميها من خلال تعظيم قيمة المنشأة ممثلة في قيمتها السوقية، وهو ما يترجم إلى تعظيم سعر السهم وقت التقييم مضروبا في عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب، والتي يتم ملاحظتها في الأسواق المالية؛ مما يبين أن هدف تحقيق أعلى قيمة للسهم أهم من هدف تعظيم الريح، وقد حظي هدف تعظيم قيمة المنشأة بالقبول المتزايد، حيث يقدم للإدارة العليا في المنشأة قاعدة سليمة تعتمد عليها في اتخاذ القرارات (عبدالعظيم، ٢٠١٨؛ هجرس، ٢٠١٨).

ولقد عرضت الكثير من النظريات هذا الهدف، ولاقت مساندة كبيرة من منشآت الأعمال والمديرين، ويبرر هذا التعزيز والإسناد لهدف تعظيم القيمة السوقية للسهم، بأن تعظيم القيمة السوقية للسهم يتطلب أن تكون الوحدات التشغيلية في المنشآت أكثر كفاءة وأقل تكلفة، وأن تنتج هذه المنشأة خدمات ذات جودة مرتفعة وبأقل الأسعار (مزعل، ٢٠١٧).

ومما سبق عرضه يتضح أن هدف تعظيم قيمة المنشأة هو الهدف الذي يجب التوجه إليه والاهتمام به، لأنه أعم وأشمل من هدف تعظيم الربح، كما يتميز بأنه مقياس شامل للحكم على كفاءة الإدارة وفعالية قراراتها في مختلف جوانب النشاط، ومن ثم فإن هذا الهدف يعد بمثابة المرجع لكافة القرارات والتصرفات لإدارة المنشأة، ولذلك تعتبر قيمة المنشأة هي المحدد الأساسى للقوة الاقتصادية للمنشأة، وذلك لأن القيمة هي المؤشر الأكثر شمولا للحكم على كفاءة المنشأة من حيث الحالة المالية والمخاطر الحالية وتطورها (أحمد، ٢٠١٨).

**٥/٣ أثر الإفصاح المحاسبي عن معلومات المسئولية الاجتماعية في تقارير الأعمال المتكاملة على قيمة المنشأة:**

تعمل المنشآت على تقديم إفصاحات عن الالتزام بالمسئولية الاجتماعية؛ للاستفادة من مزايا هذا الافصاح. وقد أوضحت العديد من الدراسات أن الالتزام بالمسئولية الاجتماعية والافصاح عنها يساهم في خلق القيمة.

فيما يخص العلاقة بين الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية وبين كل من تمويل المنشأة، وجذب العناصر ذات الكفاءة لها، ونوعية علاقة المنشأة بالحكومة؛ حيث إن الإفصاح يسهل الحصول على الائتمان المصرفي، خاصة في ضوء استحداث بعض المؤشرات التي تؤثر علي القرار الائتماني للبنوك، وأن الافصاح عن المسئولية الاجتماعية يمثل عنصر جذب واستقطاب لأكفأ العناصر البشرية، خاصة بالنسبة إلى المنشآت الكبرى التي تعمل في مجالات متخصصة وتستخدم تكنولوجيا حديثة، كما يسهل بناء علاقات قوية مع الحكومة؛ ما يساعد في حل المشكلات أو النزاعات القانونية التي قد تتعرض لها المنشآت أثناء ممارستها نشاطها الاقتصادي.

أما من ناحية الضرائب والمخاطر، فتؤكد دراسة (عمر وآخرون، ٢٠١٤، ص٢٤٥) أن المنشآت التي تستثمر في الانشطة الاجتماعية، تتجنب الضرائب الحكومية، من خلال إعفاء المبالغ المنفقة في الأنشطة الاجتماعية من الضريبة، وتحقق حسن إدارة المخاطر الاجتماعية، كالالتزام البيئي، واحترام قوانين العمل، وتطبيق المواصفات القياسية التي يجب علي المنشآت الالتزام بها عند قيامها بنشاطها الاقتصادي، خاصة في إطار العولمة.

وفيما يخص أصحاب المصالح أيضًا، يضيف (أحمد، ٢٠١٥، ص ١٤٦) أن الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية يساعدهم في تقييم مدى وفاء المنشأة بمسئوليتها تجاه المجتمع واحترام حقوق الإنسان؛ ما يجذب الاستثمارات التي تهتم بحماية البيئة، ويزيد إقبال العملاء نحو الاستثمار في أسهمها؛ ما يؤثر إيجابيًا علي مركزها المالي.

ويضيف (Stawicka, 2014, p. 55) عددًا من الفوائد للمنشأة من جراء الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية، كنتيجة مالية أفضل، وزيادة في الإنتاجية، وزيادة قيمة العلامة التجارية، والوصول إلي المعلومات، وتقليل وقت الاستجابة والتكاليف التشغيلية؛ حيث يتم ترجمة المسئولية الاجتماعية إلي تنمية رأس المال البشري، وجعل الأنشطة صديقة للبيئة، وتطوير الوعي الاجتماعي الذي يؤدي إلي تعزيز وضع المنشآت دائمًا، وهو ما يدفع إلى خلق القيمة.

كما أن للإفصاح عن المسئولية الاجتماعية تأثيرًا كبيرًا على سمعة المنشأة، وهذا ما أكده (المليجي، ٢٠١٥، ص ٢١)؛ حيث يرى أن سمعة المنشأة تمثل الإدراك الحسي من جانب أصحاب المصالح لأداء المنشأة، من خلال ما تقوم به من ممارسات اجتماعية، في ضوء أداء المنشآت

المنافسة، وأن سمعة المنشأة هو مفهوم متعدد الأبعاد يضم كلاً من الجوانب الاجتماعية والمالية؛ حيث إن الاعمال الإستراتيجية للمنشأة ونتائجها عادة ما يتم تقييمها باستمرار من خلا السوق وأصحاب المصالح. وتكتسب المنشأة سمعتها من خلال إستراتيجية الاتصال.

## ٤. الدراسة التطبيقية

### ١/٤ هدف الدراسة التطبيقية

تستهدف الدراسة التطبيقية الإجابة علي السؤال البحثي واختبار الفرض البحثي والذي تم اشتقاقه في الإطار النظري للبحث والمتعلق بأثر الإفصاح المحاسبي عن المسئوليه الاجتماعية للشركات في تقارير الأعمال المتكاملة على قيمة المنشأة بالبيئة الكويتية.

### ٢/٤ فروض الدراسة التطبيقية

قام الباحثون بصياغة الفرض البحثي في الصيغة العدمية وذلك بغرض التمكن من إجراء الاختبارات الإحصائية كما يلي:

**الفرض البحثي ($H_0$):**

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن معلومات المسئولية الاجتماعية للشركات في تقارير الأعمال المتكاملة على قيمة المنشأة بالبيئة الكويتية.

### ٣/٤ مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع الشركات المساهمة غير المالية المقيدة ببورصة الأوراق المالية الكويتية، والتي بلغ عددها (٩٥) شركة موزعة علي مجموعة من القطاعات المختلفة كما هو موضح في الجدول (١)، وذلك خلال فترة الدراسة والتي تمتد علي مدار ثلاثة أعوام، من عام ٢٠٢٠م الي عام ٢٠٢٢م. بينما تتمثل عينة الدراسة في ٣٦ شركة من الشركات المساهمة غير المالية المقيدة ببورصة الأوراق المالية الكويتية والتي تنطبق عليها شروط اختيار العينة، وبذلك فإن إجمالي عدد مشاهدات عينة الدراسة تساوي ١٠٨مشاهدة، وقد تم اختيار شركات العينة وفقا للمعايير الاتية:

١. استبعاد الشركات التي تعد قوائمها المالية بعملة أجنبية، وكذلك استبعاد البنوك والمؤسسات المالية، حيث تخضع عملية الإفصاح بها لتشريعات خاصة.

٢. أن تكون أسهم تلك الشركات مقيدة في بورصة الأوراق المالية الكويتية وخاضعة للتداول خلال سنوات الدراسة، وأن تنتهي السنة المالية لشركات العينة في ٣١ ديسمبر من كل عام.

٣. أن تتوافر التقارير المالية السنوية وتقارير الإفصاح التي توفر البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي لتلك الشركات خلال سنوات الدراسة.

ويوضح الجدول التالي حجم العينة النهائي مع توزيع المشاهدات حسب التبويب القطاعي لشركات العينة كما يلي:

جدول رقم (١)
التبويب القطاعي لشركات مجتمع وعينة الدراسة

| م | القطاع | عدد شركات مجتمع الدراسة | عدد شركات عينة الدراسة | عدد المشاهدات | النسبة |
|---|---|---|---|---|---|
| ١ | العقار | ٣٦ | ١١ | ٣٣ | %٣٠.٥ |
| ٢ | الصناعية | ٢٥ | ١١ | ٣٣ | %٣٠.٥ |
| ٣ | مواد أساسية | ٤ | -- | -- | -- |
| ٤ | الخدمات الاستهلاكية | ١٢ | ٥ | ١٥ | %١٣.٩ |
| ٥ | السلع الاستهلاكية | ٢ | ١ | ٣ | %٢.٨ |
| ٦ | الاتصالات | ٥ | ٤ | ١٢ | %١١.١ |
| ٧ | الطاقة | ٦ | ٢ | ٦ | %٥.٦ |
| ٨ | الرعاية الصحية | ٣ | ١ | ٣ | %٢.٨ |
| ٩ | التكنولوجيا | ١ | -- | -- | -- |
| ١٠ | منافع | ١ | ١ | ٣ | %٢.٨ |
| | الإجمالي | ٩٥ | ٣٦ | ١٠٨ | %١٠٠ |

المصدر: موقع البورصة الكويتية، عام ٢٠٢٣

**٤/٤ مصادر الحصول علي البيانات**

اعتمد الباحث علي مجموعة من البيانات المالية وغير المالية بهدف قياس متغيرات الدراسة التطبيقية وقد حصل الباحث علي هذه البيانات من عدة مصادر تتمثل في: التقارير المالية السنوية للشركات الكويتية، وتقرير الحاكمية المؤسسية، وهذه التقارير قد تم الحصول عليها من عدة مواقع مثل موقع البورصة الكويتية، وبعض المواقع علي شبكة الانترنت المتخصصة في نشر التقارير المالية للشركات الكويتية، ومواقع شبكة الانترنت الخاصة بشركات عينة الدراسة.

**٥/٤ قياس متغيرات الدراسة وتصميم نماذج الانحدار**

**أولا: قياس المتغير المستقل:** مستوي الافصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية للشركات في تقارير الأعمال المتكاملة (CSRD):

تم استخدام اسلوب تحليل المحتوي لقياس مستوي الإفصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية للشركات في تقارير الأعمال المتكاملة لشركات العينة، وسوف يعتمد الباحث علي مؤشر غير

مرجح لقياس مستوي الإفصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية للشركات في تقارير الأعمال المتكاملة، حيث يتم إعطاء جميع عناصر المؤشر نفس الدرجة تجنبا للحكم الشخصي في تعيين أوزان نسبية لبنود وعناصر المؤشر المقترح (محمد، ٢٠١٩؛ علي، ٢٠٢١).

ويحتوي المؤشر المقترح علي ٥٠ بند تم توزيعهم علي أربعة مجموعات: المسئولية تجاه البيئة، المسئولية تجاه العاملين، المسئولية تجاه المجتمع، المسئولية تجاه المنتج، وذلك قياساً علي دراسة (عبد الله، ٢٠١٨)، والجدول التالي يوضح المؤشر المقترح:

جدول رقم (٢)
المؤشر المقترح للإفصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية للشركات

| |
|---|
| **أولا: الإفصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية تجاه البيئة** |
| ١. الإفصاح عن الوسائل المتبعة للحد من وترشيد استهلاك الطاقة |
| ٢. الإفصاح عن الوسائل المتبعة للحد من وترشيد استهلاك المياه |
| ٣. الإفصاح عن الوسائل المتبعة للحد من تأثير أنشطة الشركة علي تلوث المياه |
| ٤. الإفصاح عن الوسائل المتبعة للمحافظة علي البيئة المحيطة بالشركة |
| ٥. الإفصاح عن الالتزام بتطبيق القوانين والتشريعات التي تسعي للحفاظ علي البيئة |
| ٦. الإفصاح عن القيمة النقدية للغرامات بسبب عدم الالتزام بالقوانين واللوائح البيئية |
| ٧. الإفصاح عن المبادرات الهادفة لتخفيف حدة الأثار البيئية للمنتجات والخدمات |
| ٨. الإفصاح عن مدي تصميم منتجات صديقة للبيئة |
| ٩. الإفصاح عن الخطط الموضوعة لإعادة تدوير المخلفات والتخلص منها |
| ١٠. الإفصاح عن الوسائل المتبعة للحد من تأثير انشطة الشركة علي تلوث الهواء |
| ١١. الإفصاح عن قياس الانبعاثات غير المباشرة لغازات الاحتباس الحراري |
| ١٢. الإفصاح عن المبادرات الالزامية للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وما تم تنفيذه منها |
| ١٣. الإفصاح عن إجمالي الاستثمارات وتكالثف الإدارة البيئية للتخلص من النفايات وعلاج الانبعاثات |
| **ثانيا: الإفصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية تجاه العاملين** |
| ١٤. الإفصاح عن المزايا العينية الممنوحة للعاملين |
| ١٥. الإفصاح عن المزايا الإجتماعية للعاملين وأسرهم |
| ١٦. الإفصاح عن الحوافز والمكافآت في المناسبات والأعياد |
| ١٧. الإفصاح عن الحرص علي الرعاية الصحية للعاملين وأسرهم |

| |
|---|
| ١٨. الإفصاح عن مدي توافر وسائل وأماكن للترفيه |
| ١٩. الإفصاح عن مدي توافر وسائل وأماكن للتثقيف |
| ٢٠. الإفصاح عن مدي توافر وسائل وأماكن لممارسة الرياضة |
| ٢١. الإفصاح عن مدي توافر وسائل وأماكن لممارسة الشعائر الدينية |
| ٢٢. الإفصاح عن الحرص علي تشجيع الارتقاء بالمستوي التعليمي للعاملين |
| ٢٣. الإفصاح عن مدي تنفيذ برامج تدريبية لتطوير مهارات العاملين |
| ٢٤. الإفصاح عن الحرص علي توافر وسائل مواصلات ونقل جماعي مناسبة |
| ٢٥. الإفصاح عن تشجيع التواصل مع العاملين من خلال صندوق الشكاوي والمقترحات |
| ٢٦. الإفصاح عن الحرص علي توفير البيئة الصحية المناسبة للعاملين للعمل |
| ٢٧. الإفصاح عن تطبيق إجراءات الأمن والسلامة |
| ٢٨. الإفصاح عن نوع الإصابات ومعدلات الإصابة والأمراض المهنية |
| ٢٩. الإفصاح عن نسبة العمال المشاركون في أنشطة مهنية عالية من المخاطر |
| ٣٠. الإفصاح عن الحرص عل التأمين علي حياة العاملين |
| ٣١. الإفصاح عن تغطية العجز ومزايا التقاعد وما بعد التقاعد |
| ٣٢. الإفصاح عن مدي مشاركة العاملين في الأرباح |
| ٣٣. الإفصاح عن الاجازات وأيام العمل الضائعة والغياب ومعدلات البقاء بعد الاجازة |
| ٣٤. الإفصاح عن متوسط عدد العاملين خلال السنة بالشركة |
| ٣٥. الإفصاح عن متوسط دخل العاملين خلال السنة بالشركة |
| **ثالثا: الإفصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية تجاه المجتمع** |
| ٣٦. الإفصاح عن الحرص علي دعم الخدمات الصحية في المجتمع المحلي المحيط بالشركة |
| ٣٧. الإفصاح عن الحرص علي دعم الخدمات التعليمية في المجتمع المحلي المحيط بالشركة |
| ٣٨. الإفصاح عن الحرص علي دعم النشاط الرياضي في المجتمع المحلي المحيط بالشركة |
| ٣٩. الإفصاح عن الحرص علي دعم النشاط الثقافي في المجتمع المحلي المحيط بالشركة |
| ٤٠. الإفصاح عن الأعمال التي يتم تنفيذها لتطوير وتحسين المجتمع المحلي |
| ٤١. الإفصاح عن مدي قيام الشركة بدعم المؤسسات الخيرية |
| ٤٢. الإفصاح عن الآثار السلبية الهامة الفعلية والمحتملة علي المجتمعات المحلية وطرق مكافحتها |
| ٤٣. الإفصاح عن إجمالي قيمة المساهمات العينية التي تقدمها الشركة للمنظمات المختلفة |

| |
|---|
| ٤٤. الإفصاح عن عدد الشكاوي نتيجة تقييم التأثير علي المجتمع وطرق حلها |
| **رابعا: الإفصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية تجاه المنتج** |
| ٤٥. الإفصاح عن مدي الالتزام بتطوير وتحسين جودة المنتجات |
| ٤٦. الإفصاح عن مدي الالتزام بخدمات ما بعد البيع |
| ٤٧. الإفصاح عن الالتزام بالحفاظ علي صحة سلامة العملاء |
| ٤٨. الإفصاح عن الالتزام بإجراءات الأمن والسلامة الخاصة بالمنتجات والخدمات |
| ٤٩. الإفصاح عن الالتزام بإجراء البحوث لتحسين جودة المنتجات |
| ٥٠. الإفصاح عن إجراءات الشركة لمكافحة الاحتكار |

المصدر: عبد الله، ٢٠١٨

وسوف يتم استخدام المعادلة التالية لحساب مستوي الإفصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية للشركات: **مستوي الإفصاح = عدد البنود الفعلية للإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركات / إجمالي عدد بنود المؤشر المقترح للإفصاح عن المسئولية الاجتماعية.**

حيث أن الشركة تأخذ القيمة (١) إذا تم الإفصاح عن العنصر، وصفر بخلاف ذلك، وكلما اقتربت قيمة المؤشر من الواحد الصحيح كلما دل ذلك علي زيادة مستوي إفصاح الشركات، وكلما اقتربت من الصفر كلما دل ذلك علي ضعف مستوي إفصاح الشركات.

**ثانياً: قياس المتغير التابع:** قيمة المنشأة (FV):

تم استخدام نسبة توبينز كيو Tobins Q لقياس قيمة المنشأة، وذلك من خلال المعادلة التالية (عفيفي، ٢٠٢١):

نسبة توبينز كيو Tobins Q = (القيمة السوقية للأسهم + القيمة الدفترية للالتزامات) / القيمة الدفترية لإجمالي الأصول

**ثالثاً: قياس المتغيرات الرقابية:** يوضح الجدول التالي طريقة قياس المتغيرات الرقابية المستخدمة علي النحو التالي:

جدول رقم (٣)
قياس المتغيرات الرقابية

| المتغير | الرمز | طريقة القياس |
|---|---|---|
| **حجم المنشأة** | **SIZE** | يتم قياسه باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول، وذلك قياساً علي (Liu, 2015, p. 23; Krause et al, 2017, p. 265; Abad and Bravo, 2018, p. 178). |
| **نسبة** | **ROA** | يتم قياسها بنسبة العائد علي إجمالي الأصول، وذلك قياساً علي (Alkhatib, |

| المتغير | الرمز | طريقة القياس |
|---|---|---|
| **الربحية** | | .2014, p. 860; Al-Najjar and (Abed, 2014, p. 587 |
| **نسبة الرفع المالي** | **LEV** | يتم قياسه بنسبة إجمالي الالتزامات الي إجمالي الأصول، وذلك قياساً علي (Aljifri and Hussainey, 2007, p. 889; Elgmmal et al, 2018, p. 601). |

المصدر: إعداد الباحث

**رابعاً: تصميم نموذج الانحدار المستخدم في اختبار الفرض الرئيسي للدراسة (Regression Model):**

لقد تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط، وذلك لاختبار الفرض الرئيسي للدراسة وتحديد مدي معنوية العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وقد قام الباحثون بتصميم نموذج الانحدار التالي:

$$FV = \beta_0 + \beta_1 CSRD + \beta_2 SIZE_{it} + \beta_3 ROA + \beta_4 LEV + e_{it}$$

**حيث أن:**

FV: قيمة المنشأة

CSRD: مستوي الإفصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية للشركات

$\beta_0$: الجزء الثابت في معادلة الانحدار

$\beta_1$، $\beta_2$، $\beta_3$، $\beta_4$: معلمات نموذج الانحدار التي تحدد اتجاه العلاقة

SIZE: حجم المنشأة

ROA: معدل العائد علي الأصول

LEV: نسبة الرفع المالي

$e_{it}$: الخطأ العشوائي

**٦/٤ الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة**

اعتمد الباحثون علي برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package For Social Sciences (SPSS) لإجراء التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة واختبار الأساليب الإحصائية المناسبة، ويوضح الجدول رقم (٤) أهم الإحصاءات الوصفية والتي تشمل كلا من الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وأصغر وأكبر قيمة لمتغيرات الدراسة المتصلة (سليمان، ٢٠٠٧)، ويمكن توضيح ذلك علي النحو التالي:

جدول رقم (٤)
نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة

| المتغير | أصغر قيمة | أكبر قيمة | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري |
|---|---|---|---|---|
| مستوي الافصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية | ٠,٠٠ | ٠,٧١ | ٠,٣٥٩٨ | ٠,١٧٩٦٢ |
| قيمة المنشأة | ٠,٤١ | ١٨,٠٥ | ٩,٨٥٢٠ | ٤,٥١٢٠٣ |
| حجم المنشأة | ١٢,٦١ | ٢٠,٨١ | ١٧,٨٣٤٥ | ١,٩٩٥٥٧ |
| نسبة الربحية | ٠,٠١ | ٣٤,٣٠ | ٤,٩٦٧٥ | ٦,١٦٨٤٣ |
| نسبة الرفع المالي | ٠,٠١ | ,٩٢ | ٠,٣٧١٩ | ٠,٢٢٢٠٧ |

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي SPSS

يتضح من الجدول السابق أن مستوي الافصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية في تقارير الأعمال المتكاملة لشركات العينة يتراوح بين (٠% كحد أدني، ٧١% كحد أقصي)، وبلغ متوسط الإفصاح عن بنود مؤشر الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية ٣٥,٩٨% مما يعني انخفاض مستوي الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في تقارير الأعمال المتكاملة في الشركات الكويتية، وقد بلغ الانحراف المعياري (٠,١٧) مما يعني عدم وجود تفاوت في مستوي الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في تقارير الأعمال المتكاملة في الشركات الكويتية.

كما يتضح أيضا من الجدول السابق أن قيمة المنشأة تتراوح بين (٠,٤١% كحد أدني، ١٨,٠٥% كحد أقصي)، فإذا ما كانت نسبة توبين كيو أكبر من الواحد الصحيح، فإن ذلك يشير إلى أن القيمة السوقية لتلك المنشأة أكبر من قيمتها الدفترية، وأن تلك المنشأة لديها فرص استثمارية مستقبلية واعدة، وأن هذه الشركات ستكون أكثر جذباً للمستثمرين عند اتخاذ قرارتهم الاستثمارية. أما إذا كانت نسبة توبين كيو أقل من الواحد الصحيح، فإن ذلك يشير إلى أن القيمة السوقية لتلك المنشأة أقل من قيمتها الدفترية، وأن استثمارات تلك المنشأة تنطوي على مخاطر مستقبلية، الأمر الذي يجعل هذه المنشأة طاردة للمستثمرين لوجود قلق على استثماراتهم في تلك الشركات (عابد، ٢٠١٩؛ هنداوي، ٢٠٢٠). وقد بلغ متوسط قيمة المنشأة ٩,٨٥٢ مما يعني أن متوسط القيمة السوقية لشركات العينة أكبر من قيمتها الدفترية مما يعني انخفاض مستوي الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية في تقارير الأعمال المتكاملة في الشركات الكويتية، وقد بلغ الانحراف المعياري (٤,٥) مما يعني وجود تفاوت كبير في قيمة المنشأة بين الشركات الكويتية.

وقد بلغ متوسط حجم المنشأة (١٧,٨٣)، ويشير الانحراف المعياري الي وجود تفاوت في أحجام شركات العينة حيث يبلغ الانحراف المعياري (١,٩٩). وقد بلغ متوسط معدل العائد علي الأصول (٤,٩٦)، في حين بلغ الانحراف المعياري (٦,١٦٨) مما يعني وجود تفاوت كبير جدا في نسب الربحية بين شركات العينة. وبالنسبة للرفع المالي، فقد بلغ متوسط نسبة المديونية لشركات العينة (٣٧,١٩%)، كما يشير الانحراف المعياري (٠,٢٢) الي عدم وجود تباين كبير بين نسب الرفع المالي لشركات العينة.

### ٧/٤ اختبارات صلاحية بيانات نموذج الانحدار الخطي

قبل البدء في اختبار الانحدار الخطي، قام الباحثون بالتحقق من صحة افتراضات نموذج الانحدار، وذلك من خلال ثلاثة اختبارات يمكن توضيحهم فيما يلي:

### ١/٧/٤ اختبار التوزيع الطبيعي Normality Test

تم إجراء اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات كلا من المتغير المستقل والمتمثل في مستوي الإفصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية في تقارير الأعمال المتكاملة والمتغير التابع والمتمثل في قيمة المنشأة، وذلك من خلال إجراء اختبار Kolmogorov-Smirnov Test للتأكد من مدي اتباع بيانات المتغير التابع للتوزيع الطبيعي، ويتضح من جدول رقم (٥) أن مستوي المعنوية قد بلغ (٠,١٠٨)، (٠,٢) لكل من مستوي الإفصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية وقيمة المنشأة علي التوالي، وهو أكبر من ٥%، مما يدل علي أن بيانات كلاً من المتغيرين المستقل والتابع تتبع التوزيع الطبيعي.

جدول رقم (٥)
نتائج اختبار Kolmogorov-Smirnov

| المتغير التابع | عدد مشاهدات العينة | قيمة Z | مستوي المعنوية .Sig |
|---|---|---|---|
| CSRD | ١٠٨ | ٠,٠٧٨ | ٠,١٠٨ |
| FV | ١٠٨ | ٠,٠٦٧ | ٠,٢٠٠ |

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي SPSS

### ٢/٧/٤ اختبار الازدواج الخطي Multicollinearity Test

تم إجراء اختبار ارتباط بيرسون Pearson Correlation للتأكد من عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي بين المتغير المستقل والمتغيرات الرقابية، ويوضح الجدول التالي نتائج هذا الاختبار:

جدول رقم (٦)
نتائج اختبار Pearson Correlation

| المتغيرات | CSRD | SIZE | ROA | LEV |
|---|---|---|---|---|
| CSRD | ١ | | | |
| SIZE | ٠,١٥٠ | ١ | | |
| ROA | ٠,٤٩٧** | ٠,٠٥٠ - | ١ | |
| LEV | ٠,٠٦٥ - | ٠,٠٧٠ | ٠,١٢٨ - | ١ |

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي SPSS ** مستوي معنوية ١%

ويتضح من جدول رقم (٦) أن أكبر قيمة لمعامل ارتباط بيرسون بين المتغير المستقل والمتغيرات الرقابية هي (٤٩,٧%)، وأن أصغر قيمة لمعامل ارتباط بيرسون بين المتغير المستقل والمتغيرات الرقابية هي (- ١٢,٨%)، مما يدل علي عدم وجود مشكلة الازدواج الخطي بين المتغير المستقل والمتغيرات الرقابية، وذلك طبقا لدراسة (سليمان، ٢٠٠٨) التي أشارت الي أنه يمكن الحكم بعدم وجود ازدواج خطي بين المتغيرات في حالة أن يتراوح معاملات الارتباط بين + ٧٠% و– ٧٠%.

**٨/٤ اختبار الفرض الرئيسي للدراسة وتحليل النتائج**

يتناول الباحثون في هذا الجزء عرض نتائج نموذج الانحدار الخطي المتعدد المستخدم في اختبار الفرض الرئيسي للدراسة، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

جدول رقم (٧)
نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد للفرض الرئيسي للدراسة

| المتغيرات | معامل الانحدار B | قيمة T | مستوي المعنوية Sig. |
|---|---|---|---|
| Constant | ٢,٤٢٣ | ٤,٣٤٠ | ٠,٠٠٠ |
| CSRD | ٢٠,٦٤٦ | ١٤,٨٥٦ | ٠,٠٠٠ |
| SIZE | ٠,٠٢٦ | ٠,٤٦٧ | ٠,٦٤١ |
| ROA | ٠,٠٥٧ - | ٠,٨٩٨ - | ٠,٣٧١ |
| LEV | ٠,٠٥٦ | ١,٠١٧ | ٠,٣١١ |
| معامل التحديد $R^2$ | | ٠,٦٧٦ | |
| معامل التحديد المعدل Adjusted $R^2$ | | ٠,٦٧٢ | |
| قيمة F | | ٢٢٠,٧٠٢ | |
| مستوي المعنوية α | | ٠,٠٠٠ | |

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي SPSS

يتضح من الجدول السابق أن قيمة معامل التحديد المعدل بلغت (٠,٦٧٢)، وهذا يعني أن الإفصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية للشركات في تقارير الأعمال المتكاملة يُفسر (٦٧,٢%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (قيمة المنشأة). ويتضح أيضا من الجدول السابق أن معامل انحدار مستوي الإفصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية للشركات في تقارير الأعمال المتكاملة موجب (٢٠,٦٤٦)، ومستوي المعنوية للإفصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية للشركات في تقارير الأعمال المتكاملة يساوي (٠,٠٠٠) وهو أقل من مستوي المعنوية ٥%، مما يدل علي وجود أثر إيجابيي معنوي للإفصاح المحاسبي عن المسئولية الاجتماعية للشركات في تقارير الأعمال المتكاملة علي قيمة المنشأة، وبالتالي يتم رفض الفرض العدمي القائل بأن "لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للإفصاح المحاسبي عن معلومات المسئولية الاجتماعية للشركات في تقارير الأعمال المتكاملة على قيمة المنشأة "، وقبول الفرض البديل.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كلا من (عبد الله، ، ٢٠١٨؛ عبد الحليم، ٢٠١٨؛ رمضان، ٢٠١٩؛ السعدي، ٢٠٢١؛ عفيفي، ٢٠٢١) والتي أشارت الي وجود أثر معنوي ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن معلومات المسئولية الاجتماعية للشركات في تقارير الأعمال المتكاملة على قيمة المنشأة.

## ٥. الخلاصة والنتائج والتوصيات

### ١/٥ خلاصة البحث

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث في إختبار أثر الإفصاح المحاسبي عن معلومات المسئولية الاجتماعية في تقارير الأعمال المتكاملة على قيمة المنشأة، وذلك بالتطبيق عليالشركات الكويتية المدرجة فى سوق الكويت المالي، ولتحقيق هدف الدراسة فقد تم إجراء دراسة تطبيقية علي عينة مكونة من (٣٦) شركة من الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية الكويتية، وذلك خلال الفترة من عام ٢٠٢٠ وحتي عام ٢٠٢٢.

### ٢/٥ نتائج البحث

- هناك عدد من الفوائد للمنشأة من جراء الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية، كنتيجة مالية أفضل، وزيادة في الإنتاجية، وزيادة قيمة العلامة التجارية، والوصول إلى المعلومات، وتقليل وقت الاستجابة والتكاليف التشغيلية؛ حيث يتم ترجمة المسئولية الاجتماعية إلى تنمية رأس المال البشري، وجعل المنشآت دائمًا، وهو الأنشطة صديقة للبيئة، وتطوير الوعي الاجتماعي الذي يؤدي إلى تعزيز وضع ما يدفع إلى خلق القيمة
- وجود أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للإفصاح المحاسبي عن معلومات المسئولية الاجتماعية في تقارير الأعمال المتكاملة على قيمة المنشأة.

### ٣/٥ توصيات البحث:

١. ضرورة اهتمام المنشآت الصناعية في الكويت بالتدريب المستمر للمحاسبين والعاملين في مجال الاستدامة؛ لتنمية مهاراتهم ومعرفتهم، خاصة المتعلقة بالأبعاد الاجتماعية والبيئية والحوكمية والاقتصادية عامة، والتوسع في عقد المؤتمرات والندوات عن أهمية إعداد ومراجعة تقارير الأعمال المتكاملة.

٢. يتعين على جهاز حماية المستهلك وشئون البيئة، زيادة الاهتمام بالمعلومات المالية وغير المالية المفصح عنها من قبل المنشآت الصناعية.

٣. ينبغي لإدارات المنشآت الصناعية تبني الإفصاح الاختياري من خلال التقارير المتكاملة للإفصاح عن كافة الأبعاد المعنية بإدارة المنشأة بما يشمل المعلومات البيئية والحوكمية والاجتماعية والاقتصادية والمخاطر، ودمجها في إستراتيجية المنشأة؛ الأمر الذي يساهم في خلق القيمة.

## المراجـــع:

**أولا : المراجع العربـة**


١. أحمد، سعد معمد بيومي، (٢٠١٥)، "إطار مقترح للإفصاح المحاسبي في تقارير المتكاملة للأعمال عن البعدين البيئي والإجتماعي"،**رسالة دكتوراه غير منشورة**، جامعة الأسكندرية، مصر.

٢. أحمد، عادل حسين ثابت، (٢٠١٨)، "قياس أثر ممارسات التخطيط الضريبي الدولي على قيمة الشركات متعددة الجنسية." **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**: جامعة قناة السويس - كلية التجارة بالإسماعلية، مج ٩ ، ع١ ، ١٥٨-١٨٦

٣. الرفاعى، أيمن محمد (٢٠٢٢)، "أثر الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية للشركة على عدم تماثل المعلومات: مع دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في المؤشر المصري لمسئولية الشركات"، **مجلة البحوث المحاسبية**، جامعة طنطا، كلية التجارة، قسم المحاسبة، العدد ٢، ص ص ٤٣ – ١٠٢.

٤. السعدي، الاء سالم مهدي، (٢٠٢١)، قياس مستوي الافصاح المستدام في ظل التقارير المتكاملة لتعزيز قيمة الشركة: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.

٥. الصعفاني، عبدالسلام عبدالله، (٢٠١١)، "استخدام أسلوب القياس المرجعي في تدعيم بطاقة الأداء المتوازن لتعظيم قيمة المنشأة: دراسة ميدانية علي القطاعات الصناعية في الجمهورية اليمنية." المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية: جامعة حلوان - كلية التجارة وإدارة الأعمال، ع٤، ١٣-٥١

٦. الطويل، ليلي؛ أبو دست، شذي (٢٠١٧)، "العلاقة بين الإفصاح عن مسئولية الشركات الإجتماعية والربحية قصيرة الأجل – دراسة تطبيقية علي الشركات المسجلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية"، **مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد ٣٩، العدد ٤، ص ص ٤٣٩ – ٤٥٥.

٧. المليجي، مجدي مليجي عبدالكريم، (٢٠١٥)، "محددات الإفصاح المحاسبي عن رأس المال الفكري وأثره علي الأداء المالي"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، المجلد ١٩ ، العدد ١.

٨. الهوارى، ناهد محمد، ٢٠١٥،" محددات الإفصاح المحاسبي لإعداد تقارير متكاملة وانعكاساتها على قرارات أصحاب المصالح فى البيئة المصرية : دراسة نظرية وميدانية "، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العددة، المجلد ١٩، ص٦٣٣-٧٤٦.

٩. جميل، رباب حمدي؛ الهجان، عبد العزيز محسن (٢٠٢٢)، "دراسة واختبار أثر الإفصاح عن مؤشرات المسئولية الإجتماعية للاستدامة وفقًا لمبادرة (GRI) علي جودة التقارير

المالية: دراسة تطبيقية"، **المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية**، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، المجلد ١٣، العدد ١، ص ص ١ – ٨٨.

١٠. حسن، داليا مرسي محمد، (٢٠١٣)، أثرالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات على تكلفة التمويل - دراسة تطبيقية علي الشركات المصرية المسجلة في سوق الأوراق المالية"، **رسالة ماجستير محاسبة غير منشورة**، جامعة الاسكندرية، مصر.

١١. رمضان ، محمد السيد أحمد ، (٢٠١٩)، " إنعكاسات العلاقة بين الإفصاح عن تقارير الاستدامة وجودة التقارير المالية على قيمة المنشأة: دراسة ميدانية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة بالاسماعيلية ، جامعة قناة السويس ، مج ١- ، ع٣ ، ص ص ٣٤٣-٣٧٦.

١٢. عبدالحليم، أحمد حامد ، (٢٠١٨) ، "قياس أثر الافصاح المحاسبى عن المسؤولية الاجتماعية على تكلفة رأس المال وقيمة الشركة : أدلة عملية من الشركات المدرجة في المؤشر المصرى للمسؤولية ESG " ، **مجلة البحوث المحاسبية** ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد ٢، ص ص ٤٦٣-٣٩٤.

١٣. عبدالعزيز، محمد سالم الباز، (٢٠١٩)، "تطوير نظم الرقابة بدمج الاستدامة ضمن الإستراتيجية لتعظيم قيمة المنشأة." المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية: جامعة قناة السويس كلية التجارة بالإسماعلية، مج ١٠ ، ع٣، ٥٧٢ -٦١١

١٤. عبد الله، ياسر محمد أحمد (٢٠١٨)، "الإفصاح عن المسئولية الاجتماعية وقيمة الشركة: أدلة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، **مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية**، جامعة الإسكندرية - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة، المجلد ٢، العدد ٢، ص ص ٢٦١ – ٣٣٦.

١٥. عفيفي، هلال عبد الفتاح (٢٠٢١)، "أثر أبعاد المسئولية الاجتماعية للشركات على تكلفة حقوق الملكية وقيمة الشركة :دراسة اختبارية"، **مجلة البحوث التجارية**، جامعة الزقازيق - كلية التجارة، المجلد ٤٣، العدد ٢، ص ص ١٨٧ – ٢٥١.

١٦. علي، السيد جمال محمد، (٢٠١٣)، أثر مستوى الافصاح الاختياري على قرار الاستثمار في أسهم الشركات"، رسالة ماجستير محاسبة غير منشورة، كلية التجارة جامعة الزقازيق، مصر.

١٧. عمر، بلال فايز و اسحق، محمود الشعار و نضال، عمر زلوم. (٢٠١٤)، أثر الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية علي الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية"، **مجلة دراسات العلوم الإدارية**، الجامعة الاردنية، الاردن، المجلد٤١ ، العدد ٢.

١٨. محمد، عمرو محمد خميس، (٢٠١٠)، "أثر تفعيل اليات الحوكمة الشركات على مستوى الإفصاح البيئي الاختياري"، رسالة ماجستير محاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر

١٩. هجرس، سارة أبوبكر سالم. (٢٠١٨)، "قياس أثر التحفظ المحاسبي والاحتفاظ بالأرصدة النقدية علي قيمة المنشاة: دراسة ميدانية." رسالة ماجستير. جامعة القاهرة - كلية التجارة، قسم المحاسبة

**ثانياً: المراجع الأجنبية**

1. IIRF, (2013), "The International Integrated Reporting Framework".

2. "Integrated Reporting: Performance insight through Better KPMG, (2011), Business Reporting". http://www.kpmg.com.

3. Boesso, G., and Kumar, K. (2007) "Drivers of corporate voluntary disclosure A Frame work and Empirical evidence from Italy and the united states", ***Accounting Auditing and Accountability Journal***, Vol. 20, No. 2, pp. 269 – 296.

4. Calabrese, A.; Costa, R; Levialdi, N., and Menichinim, T. (2016), "A fuzzy Analytic Hierarchy Process Method to Support Materiality Assessment in Sustainability Reporting, Journal of Cleaner Production, Vol. 121, pp. 248-264

5. Arens, Alvin A., Randal J. Elder, and Mark S. Beasley, (2016), "Part 6: other Assurance and Non-Assurance Services", in Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach, Prentice Hall, New Jersey.

6. Madalina Dumitru, Mariana Elena Glavan, Catalina Gor an and Valentin Dumitru, (2017), "International Integrated Reporting framework", Annals Universities Apuleius Series Economic, Vol. 15, No. l.

7. Deloitte, (2015), "Integrated Reporting as a driver for Integrated Thinking?" https://www2.deloitte.com

8. Deloitte., (2015), "Integrated Reporting: Is your Message Lost in Regulation?", available at www.Deloitte.com.

9. Jel Cassification, (2016), "The Integrated Reporting Framework: Between Challenge & Innovation", Network Intelligence Studies, Vol. II, Issue. I (3).

10. The Integrated Reporting Committee of South Africa (IRCSA). (2015). Framework for Integrated Reporting and the Integrated Report. Discussion Paper. Available at: www.sustainabili sa.org .

11. Adams Carol A., Brad Potter, Prakash J. Singh, Jodi York", (2016), Exploring the implications of integrated reporting for social investment (disclosures)" The British Accounting Review, Volume 48, Issue 3.

12. Stawicka, M. (2014). Determinants of foreign direct investment inflows in Central and Eastern European countries. *Oeconomia Copernicana*, *5*(2), 7-20.